الصباح الاقتصادية
12
العدد 3112 - السنة الحادية عشرة
الإثنين 25 شوال 1439 - الموافق 9 يوليو 2018
Monday 9 July 2018 - No.3112 - 11 th Year

مؤشرات البورصة تواصل الصعود...و«العام» يرتفع 50.3 نقطة

استهلت بورصة الكويت جلسة تعاملات الأسبوع أمس الأحد على ارتفاع المؤشر العام 50ر3 نقطة ليبلغ مستوى 5137 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر99 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 158ر6 مليون سهم تمت من خلال 5708 صفقات نقدية بقيمة 26ر5 مليون دينار كويتي (نحو 87ر1 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 8ر15 نقطة ليصل إلى مستوى 4927 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر17 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 106 ملايين سهم تمت عبر 3109 صفقات نقدية بقيمة 5ر24 مليون دينار (نحو 17ر2 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 73ر6 نقطة ليصل إلى مستوى 5254 نقطة بنسبة ارتفاع 1ر42 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 52ر4 مليون سهم تمت عبر 2599 صفقة بقيمة 21ر3 مليون دينار (نحو 70 مليون دولار).

وتابع المتعاملون إفصاحا عن معلومات من شركة (انوفست) عن تخارجها من استثمار في شركة عقارية مسجلة في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال إبرام عقد تبادل حصص في شركات أخرى.

وكانت شركات (بوبيان ب) و(بيتك) و(زين) و(خليج ب) و(أهلي متحد) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (بيتك) و(وطني) و(زين) و(خليج ب) و(الدولي) الأكثر تداولا من حيث الكمية أما الأكثر انخفاضا فكانت (صناعات) و(برقان) و(مشاريع) و(الدولي) و(جي اف اتش).

وتطبيق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق بعدما أعلنت انها ستلغي الأوامر القائمة في نظام التداول الآلي تعزيزا لرؤية الشركة ورسالتها وخطتها الاستراتيجية.

وتتضمن هذه المرحلة تقسيم بورصة الكويت إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة في حين تخضع شركاته لمراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على ان تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي او سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

اما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

الارتفاع الجماعي للمؤشرات مستمر

بهبهاني: توازن إنتاج النفط مع سعر الـ 80 دولاراً للبرميل «معادلة مقبولة» للمنتج والمستهلك

توقع الخبير النفطي الكويتي الدكتور عبد السميع بهبهاني أن تتراوح أسعار النفط في الفترة المقبلة وحتى نهاية العام الجاري بين 65 و70 دولارا أمريكيا للبرميل.

وقال بهبهاني إن أسعار نفط خام القياس العالمي مزيج برنت سيظل يتراوح خلال 2018 بين 70 و80 دولارا للبرميل لافتا إلى ان هناك عدة عوامل متعاكسة تؤثر على أسعار النفط من الآن حتى عام 2020.

وأوضح أن هذه العوامل تتمثل في «الحروب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي وكندا وأمريكا اللاتينية فضلا عن الحروب العسكرية التي مازالت مشتعلة في المنطقة».

ولفت إلى أن هذه العوامل تتضمن كذلك عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية على إيران إضافة الى الطاقة الانتاجية الفائضة للنفط الصخري الامريكي وتردد الاستثمار في الحقول المكتشفة حديثا وقرار (أوبك) الأخير المعني بوقف قرار خفض الانتاج – قبل اكتماله في 2018 – وزيادة الانتاج دون تحديد سقف محدد للانتاج.

وأضاف أن العوامل التي يغلب عليها الطابع الجيوسياسي تجعل السوق النفطي في حالة غموض بعض الشيء كما حصل في شهر يونيو الماضي إذ أن تقلبات الأسعار كانت بين دولارين وأربعة دولارات أمريكية مما يرجع تحكم السوق إلى تخمينات المضاربين «وفقدان (أوبك) السيطرة على توازن السوق مرة أخرى».

وحول أسعار النفط خلال الفترة المقبلة أفاد بهبهاني بأنه من خلال تصريحات (أوبك) والمنتجين الآخرين يتبين أن توازن الانتاج مع سعر ال 80 دولارا للبرميل يعد معادلة مقبولة للمنتج والمستهلك مشيرا إلى أن (أوبك) كان باستطاعتها الابقاء على قرار خفض الإنتاج كما كان مقررا في نهاية العام الجاري.

وقال إن منظمة (أوبك) توقعت نمو الطلب العالمي على النفط بنحو 1ر65 مليون برميل يوميا في 2017 ليصل الى 2ر97 مليون برميل يوميا متوقعا نمو الطلب هذا العام بحوالي 1ر65 مليون برميل يوميا ليصل إلى 98ر85 مليون برميل يوميا.

وأضاف انه بنمو الطلب بهذه الكمية سيكون هناك نقص حقيقي للمعروض بمقدار مليونين إلى ثلاثة ملايين برميل مع توقعات بنقص الإمدادات من فنزويلا وليبيا وإيران وكندا والمكسيك نتيجة الحروب التجارية والعسكرية «وإذا اعتبرنا كل ذلك لوجدنا عودة ارتفاع الأسعار إلى 120 دولارا للبرميل مع نهاية 2018».

وحول قرار (أوبك) بالتعاون مع كبار المنتجين من خارجها اوضح بهبهاني ان التحدي الاول لمنظمة (أوبك) في مواجهة الفائض الضخم في المخزونات التجارية بعد الانخفاض الرهيب في اسعار النفط كان هو عودة الثقة بين اعضائها وتجانسها في اتخاذ اي قرار.

وأشار إلى أن (أوبك) واجهت تحديات أخرى استطاعت التغلب عليها بينها تقليص انتاج دول خارج (أوبك) وتقليص زيادة انتاج نفط الولايات المتحدة الصخري وتحديد نسب حصص التزام الدول المنتجة وكمية خفض الانتاج المقبولة لتقليص الفائض لفترة معينة.

وأضاف أن (أوبك) تجاوزت هذه العقبات بقرار خفض الانتاج بمقدار 8ر1 مليون برميل يوميا من دول المنظمة ومن خارجها إلى أن يعود المخزون العالمي إلى المعدل المعقول كما كان قبل خمس سنوات ومن ثم تعود السوق النفطية لتوازنها مع الأساسيات الاقتصادية.

وذكر أن عوامل تعثر بعض الدول المنتجة من تحقيق انتاجها كدول مثل ليبيا ونيجيريا وفنزويلا وفشل مشروع انبوب (كي ستون اكس إل) العملاق وتدني كفاءة انتاج (حوض البرمي) في تكساس وعثرات واجهت انتاج النفط الصخري في امريكا ساعدت على سرعة ونجاح قرار (أوبك) المعني بخفض الانتاج.

ورأى بهبهاني أن سعر برميل النفط كان سيتجاوز 80 دولارا مع الدخول الموسمي لزيادة الطلب في الربع الثالث والرابع من هذا العام لولا قرار (أوبك) في 23 يونيو الماضي المعني بوقف خفض الانتاج وضخ نحو 600 الف إلى مليون برميل في السوق.

ولفت إلى ان قرار خفض الانتاج الذي اتخذته (أوبك) مع دول من خارجها بخفض الانتاج بمقدار 8ر1 مليون برميل يوميا بدأ مفعوله الحقيقي في بداية هذا العام ليصل سعر البرميل الى 80 دولارا مبينا أن للعامل الجيوسياسي دورا كبيرا في الارتفاع والهبوط «العنيف» لأسعار النفط.

وقال إنه بمراجعة فترة العشر سنوات من 2008 إلى 2018 «نجد تباينا كبيرا في مستويات اسعار النفط حيث انتعش السوق النفطي في الأشهر السبعة من عام 2008 إلى 2014 ليبلغ مستوى 140 دولارا للبرميل وفسر وقتها لأسباب هبوط الدولار وتراجع انتاج دول من (أوبك)».

وأوضح أن سعر البرميل انهار إلى أن بلغ 35 دولارا في فترة يوليو 2008 حتى يونيو 2010 بسبب الركود العالمي الذي كانت إشارته الأولى انهيار بنك (ليمان برذرز) للعقار.

وذكر بهبهاني أن سعر برميل النفط تعافى في الفترة بين أبريل 2011 إلى يونيو 2014 ليصل الى أعلى سعر عند مستوى 120 دولارا للبرميل بمعدل ثابت فاق 100 دولار للبرميل وذلك نتيجة لتعافي الاقتصاد العالمي.

وافاد بان اسعار النفط انهارت في الفترة بين يوليو 2014 إلى يونيو 2017 ليصل إلى ادنى سعر عند مستوى 28 دولارا للبرميل.

وذكر أن هذا الانهيار فسر بانه نتيجة هبوط مفاجئ للطلب على النفط من الاقتصادات الناشئة ورفض بعض دول (أوبك) تقليل الإنتاج تماشيا مع العرض والطلب فقاض السوق النفطي نصف مليون برميل يوميا عن حاجة السوق فازدادت المخزونات التجارية العالمية بمقدار 400 مليون لتصل الى 301 مليار برميل في الفترة بين اغسطس 2015 إلى اغسطس 2016.

وأشار بهبهاني إلى أن هذه الزيادة «بالسعر الرخيص» كانت محفزا لكثير من الدول ذات الاقتصادات الناشئة للاستثمار في انشاء مخازن إضافية طافية فوق الارض وتحتها وهو ما سبب فوائض كبيرة في الأسواق فيما بعد.

للعام الثاني على التوالي من مجلة «وورلد فاينانس»

الجراح يحصد لقب «أفضل رئيس مجلس إدارة في قطاع المصرفية الإسلامية»

حصد رئيس مجلس إدارة بنك (KIB)، الشيخ محمد جراح الصباح، إنجازا مميزا جديدا يضاف إلى سجل البنك الحافل بالجوائز والتكريمات وذلك بحصوله على لقب «أفضل رئيس مجلس إدارة في قطاع المصرفية الإسلامية» لعام 2018 من قبل مجلة «وورلد فاينانس»، المجلة الرائدة المختصة بالشأن المالي والمصرفي الدولي ومقرها لندن.

يذكر أنه قد تم تكريم الجراح من قبل مجلة «وورلد فاينانس» لأكثر من مرة وذلك تقديراً لمهاراته القيادية البارزة وجهوده الحثيثة وسجله الحافل بالإنجازات المتميزة في مجال المال والأعمال. ولقد اختارته المجلة في العام 2017 ضمن قائمة «أفضل 100 شخص في قيادة الأعمال والمشاركات البارزة»، كما حصد أيضاً جائزة «أفضل رئيس مجلس إدارة في قطاع المصرفية الإسلامية» للعام 2017، بالإضافة إلى حصوله مسبقاً على لقب «أفضل شخصية مصرفية خليجية» خلال العام 2015.

وبهذه المناسبة، أعرب الجراح عن مدى سعادته وفخره بتحقيق هذا النجاح الكبير، مصرحاً: «إن الحصول على هذا اللقب المميز للمرة الثانية على التوالي يعتبر بمثابة شرف كبير لنا وتقدير نعتز به جميعاً، وإن هذه الجائزة تعد أكثر بكثير من مجرد تكريم شخصي؛ بل أنها دليل على النجاح الذي حققه (KIB) بشكل عام، وذلك بفضل الدعم والجهود المخلصة التي يبذلها جميع العاملين في البنك، بدءاً من مجلس الإدارة وفريق عمل الإدارة التنفيذية، ووصولاً إلى كل موظف يسعى لتحقيق رؤية البنك الاستراتيجية في أن يكون البنك الإسلامي المفضل في الكويت قريباً».

كما أضاف الجراح أن التطور السريع والنمو المستمر الذي يشهده (KIB) خلال السنوات الأخيرة، ما هو إلا تأكيد على أنه يسير وفق خطا ثابتة تتماشى مع خططه التنموية الطموحة التي رسمها مؤخراً، والتي تعتبر بمثابة المنارة والدليل نحو غد مشرق ليس على مستوى الكويت فحسب بل على صعيد المنطقة الخليجية والعربية ككل.

ويتمتع الجراح بمسيرة مهنية مشرفة في القطاع المصرفي مع خبرة عريقة في القطاع المالي. ويشغل الجراح منصب رئيس مجلس إدارة (KIB) منذ عام 2010، وذلك بعد أن انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في البنك عام 2007. ويفضل مهاراته القيادية الرائدة ورؤيته الثاقبة، استطاع أن يكون عنصراً أساسياً في دفع عجلة التقدم والنجاح المستمر لـ (KIB) خلال السنوات القليلة الماضية، مما ساهم في أن يحتل البنك مكانة بارزة في طليعة البنوك الإسلامية ليس على مستوى الكويت فحسب، بل بين جميع دول المنطقة.

وقد عُرف الجراح طوال مسيرته المهنية بأنه شخصية قيادية مؤثرة في الصناعة المصرفية العربية، كما حاز سمعة طيبة كونه قيادي بارز يتمتع بالحنكة والبصيرة الثاقبة في القطاع المالي. هذا بالإضافة إلى مساهماته الفعالة بدعم التعاون المشترك بين البنوك العربية والدولية، وسعيه الدائم لتحقيق المزيد من التعاون بين المؤسسات المالية في مختلف أنحاء العالم العربي.

وإلى جانب دوره البارز في (KIB)، يتبوأ الجراح حالياً منصب رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، وعضو مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت. كما أنه عضو مجلس الأمناء الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة وربة للتأمين.

ولابد من الإشارة إلى أن مجلة «وورلد فاينانس» المرموقة لم تكتف بتكريم رئيس مجلس إدارة (KIB)، بل منحت البنك أيضاً العديد من الجوائز والتكريمات المشرفة خلال السنوات الماضية، ومن أبرزها جائزة «أفضل بنك إسلامي في الكويت» لمدة أربعة سنوات متتالية – في العام 2014، 2015، 2016 و 2017 – بالإضافة إلى جائزة «أفضل بنك إسلامي في الخليج» خلال العامين 2016 و2017، وجائزة «أفضل بنك في استقطاب العملاء في الخليج» لعام 2017.

الشيخ محمد الجراح

للعام الثاني على التوالي

«الوطني» و «لوياك» يطلقان برنامج «كن» لريادة الأعمال الاجتماعية

أطلق بنك الكويت الوطني ومؤسسة لوياك التطوعية برنامج "كن" لريادة الأعمال الاجتماعية للعام الثاني على التوالي، بالتعاون مع جامعة "بابسون".

ويستمر البرنامج لغاية 8 أغسطس 2018، ويتخلله جلسات تدريب ونقاشات ومحاضرات ورحلات ميدانية وورش عمل مختلفة تهدف إلى نشأة وتعزيز ثقافة ريادي في الكويت. ويشارك قياديين من بنك الكويت الوطني في هذا البرنامج إلى جانب خبراء ورياديين وممثلين عن كبرى الشركات والمؤسسات المحلية والاقليمية بهدف تقديم الخبرة والمشورة اللازمة للمشاريع المتنافسة.

وقال رئيس فريق العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني يعقوب الباقر "إن هذه الرعاية تأتي في إطار شراكة البنك الوطني الإستراتيجية مع لوياك وحرصه على توفير الدعم للشباب. وتتمثل مشاركة بنك الكويت الوطني في هذا البرنامج من خلال تقديم رعايته للبرنامج وكمشاركة في اللجنة التحكيمية والتوجيهية للمتدربين، حيث يقدم المشورة والتدريب للمشاركين إلى جانب دوره في اختيار المشاريع والمبادرات الفائزة.

يعقوب الباقر

وأضاف الباقر ان هذا البرنامج يلتقي مع توجه البنك الهادف إلى دعم الشباب، وفتح المجال أمامهم ليرتقوا بمعرفتهم ويوسعوا آفاق مداركهم، وذلك من خلال دعم مشاريعهم وتقديم البرامج التدريبية التي يوفرها بنك الكويت الوطني والهادفة إلى الاستثمار بالكفاءات ومنحهم الفرص التي يستحقونها للانطلاق نحو آفاق أوسع.

ويشهد البرنامج هذا العام مشاركة واسعة من الطالبات والطلبة أعمارهم بين 12 و16 عاماً، حيث يستفيدون من دورات تدريبية على أيدي مشرفين ومدربين محترفين من ذوي خبرة في برامج الريادة المجتمعية ، كما سيشاركون في عدد من الحلقات النقاشية مع المختصين، والزيارات ميدانية، والنشاطات التفاعلية التي تحاكي عقول الشباب وتطلق العنان لإبداعهم. وسيختتم البرنامج بمسابقة لتقييم مشاريع الطلبة، وعرضها على لجنة التحكيم لاختيار أفضل ثلاثة مشاريع ضمن معايير الجودة والتميز والابتكار.

«التجارة»: 205 آلاف دينار رسوم وسم 4.2 أطنان معادن ثمينة في يونيو الماضي

اعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية ان إجمالي وزن المعادن الثمينة الموسومة خلال شهر يونيو الماضي بلغ نحو 2ر4 طن حصلت عنها رسوما تقدر بـ 205ر4 الف دينار كويتي (نحو 473ر4 الف دولار امريكي).

وقالت الوزارة إن وزن الذهب المحلي والخارجي الموسوم منها بلغ نحو طن واحد حصلت رسوما منها تقدر بنحو 103ر5 الف دينار (نحو 340 الف دولار).

واضافت ان كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 22 خلال يونيو الماضي بلغت 2ر169 كيلوغرام في حين بلغت كمية الذهب الخارجي 502 كيلوغرام.

وذكرت ان كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 21 بلغت في الشهر ذاته 871ر7 كيلوغرام في حين بلغت كمية الذهب الخارجي نحو 338ر8 كيلوغرام لافتة الى ان كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 18 بلغت نحو 16 كيلوغراما في حين بلغت كمية الذهب الخارجي 172 كيلوغراما.

وعن كمية البلاتين المحلي الموسومة من عيار 950 خلال الشهر ذاته افادت الوزارة بانها بلغت 92 غراما في حين لم يتم وسم بلاتين خارجي.وحول كمية السبائك الذهبية الموسومة لفتت إلى انها بلغت 2024 كيلوغراما وحصلت عنها الوزارة رسوما تقدر بنحو 2ر101 الف دينار (نحو 334 الف دولار) موضحة ان كمية الفضة الموسومة بلغت 2ر106 كيلوغرام وحصلت عنها رسوما بلغت 666 دينارا (نحو2200 دولار).واشارت إلى فحص 161 قطعة من الأحجار الثمينة حصلت عنها رسوما تقدر بنحو 84 دينارا (نحو 277 دولارا) كما أصدرت 4 شهادات برسوم 30 دينارا (نحو 100 دولار).